الدورة الانتخابية الخامسة
السنة التشريعية الثالثة
الفصل التشريعي الأول

الجلسة رقم (٢٤)
الخميس (٩/آيار/٢٠٢٤) م
م/ محضر الجلسة

عدد الحضور: (١٧٣) نائباً.

بدأت الجلسة الساعة (٣:١٥:٠٠) عصراً.

- السيد محسن المندلاوي (النائب الأول لرئيس مجلس النواب) (الرئيس بالنيابة):-

بسم الله الرحمن الرحيم

نيابةً عن الشعب نفتتح أعمال الجلسة الرابعة والعشرين، الدورة النيابية الخامسة، السنة التشريعية الثالثة، الفصل التشريعي الأول. خيرُ ما نفتتحُ بهِ الجلسة تلاوة آياتٍ من القرآن الكريم.

- السيد همام عدنان(موظف):-

يتلو آياتٍ من القرآن الكريم.

- السيد محسن المندلاوي (النائب الأول لرئيس مجلس النواب) (الرئيس بالنيابة):-

***الفقرة أولاً: التصويت على مشروع قانون التعديل التاسع لقانون وزارة التعليم العالي والبحث العلمي رقم (٤٠) لسنة ١٩٨٨.**

السيدات السادة النواب أيضاً هُناك بيان بمناسبة الذكرى السنوية لإستشهاد المرجع الكبير الشهيد (محمد صادق الصدر) ونجليه، قدسَ اللهُ روحهم الطاهرة.

- النائب برهان كاظم عبد الله المعموري:-

يقرأ بيان حول ذكرى استشهاد المرجع الديني السيد (محمد صادق الصدر) قُدسَ سِرَهُ الشريف.

- النائب صباح صبحي حيدر حسن (نقطة نظام):-

استناداً إلى الصلاحيات المخولة لنا وفقاً للمادة (٦١) (ثانياً) من الدستور العراقي، وكذلكَ المادة (١٥) والمادة (٢٩) من قانون مجلس النواب وتشكيلاتهِ رقم (١٣) لسنة ٢٠١٨، كأحد نواب مدينة أربيل وإثرَ حادثة لحريق المأساوي الذي طال (السوق القيصري) التاريخي والذي يعد واحداً من معالم مدينتنا الحبيبة، حيث تضرر على إثرها العديد من المحلات الموجودة بمختلف المهن في هذا السوق، ووقعَ على مواطنونا خسائر مادية كبيرة وعليهِ نحن النواب الذين جمعنا هذهِ التواقيع نطلب من سيادتكم تشكيل لجنة تحقيقية لتعويض جزء من الضرر وفقاً للمادة(٢) (أولاً) (ثالثاً)، من قانون الموازنة العامة الإتحادية رقم (١٣) لسنة ٢٠٢٣ والتي تنص على تخصيص مبلغ (٥٠٠) مليار دينار احتياطي الطوارئ، ضمن اعتمادات المصروفات الأُخرى لموازنة وزارة المالية الإتحادية خدمةً لأهالي مدينتكم ولنرفع الحزن واليأس الذي وقع على مواطنينا خدمةً للصالح العام.

- السيد محسن المندلاوي (النائب الأول لرئيس مجلس النواب) (الرئيس بالنيابة):-

تُشكل لجنة للتحقق من الموضوع ومعرفة الأضرار.

- النائب عادل حاشوش جابر الحاتمي:-

يقرأ المادة (٢١) مع مقترح اللجنة من مشروع قانون التعديل التاسع لقانون وزارة التعليم العالي والبحث العلمي رقم (٤٠) لسنة ١٩٨٨.

- السيد محسن المندلاوي (النائب الأول لرئيس مجلس النواب) (الرئيس بالنيابة):-

التصويت على مقترح اللجنة للمادة (٢١).

(تمَ التصويت بالموافقة).

- النائب ياسين حسن طاهر العامري:-

يقرأ مقترح اللجنة المادة (٢٢) إضافة مادة جديدة من مشروع قانون التعديل التاسع لقانون وزارة التعليم العالي والبحث العلمي رقم (٤٠) لسنة ١٩٨٨.

- السيد محسن المندلاوي (النائب الأول لرئيس مجلس النواب) (الرئيس بالنيابة):-

التصويت على مقترح اللجنة للمادة (٢٢).

(تمَ التصويت بالموافقة).

- النائب ياسين حسن طاهر العامري:-

يقرأ المادة (٢٣) من مشروع قانون التعديل التاسع لقانون وزارة التعليم العالي والبحث العلمي رقم (٤٠) لسنة ١٩٨٨.

- السيد محسن المندلاوي (النائب الأول لرئيس مجلس النواب) (الرئيس بالنيابة):-

التصويت على المادة (٢٣).

(تمَ التصويت بالموافقة).

- النائب ياسين حسن طاهر العامري:-

يقرأ المادة (٢٤) من مشروع قانون التعديل التاسع لقانون وزارة التعليم العالي والبحث العلمي رقم (٤٠) لسنة ١٩٨٨ مع مقترح اللجنة.

- السيد محسن المندلاوي (النائب الأول لرئيس مجلس النواب) (الرئيس بالنيابة):-

التصويت على مقترح اللجنة تعديل المادة (٢٤).

(تمَ التصويت بالموافقة).

- النائب حيدر محمد كاظم خضير المطيري:-

يقرأ مقترح اللجنة المادة (٢٥) إضافة مادة جديدة من مشروع قانون التعديل التاسع لقانون وزارة التعليم العالي والبحث العلمي رقم (٤٠) لسنة ١٩٨٨.

- السيد محسن المندلاوي (النائب الأول لرئيس مجلس النواب) (الرئيس بالنيابة):-

التصويت على مقترح اللجنة للمادة (٢٥).

(تمَ التصويت بالموافقة).

- النائب ياسين محمد حمد العيثاوي:-

يقرأ مقترح اللجنة المادة (٢٦) إضافة مادة جديدة من مشروع قانون التعديل التاسع لقانون وزارة التعليم العالي والبحث العلمي رقم (٤٠) لسنة ١٩٨٨.

- السيد محسن المندلاوي (النائب الأول لرئيس مجلس النواب) (الرئيس بالنيابة):-

التصويت على مقترح اللجنة للمادة (٢٦).

(تمَ التصويت بالموافقة).

- النائب ياسين محمد حمد العيثاوي:-

يقرأ المادة (٢٧) مع مقترح اللجنة من مشروع قانون التعديل التاسع لقانون وزارة التعليم العالي والبحث العلمي رقم (٤٠) لسنة ١٩٨٨.

- السيد محسن المندلاوي (النائب الأول لرئيس مجلس النواب) (الرئيس بالنيابة):-

التصويت على المادة (٢٧) معَ مراعاة التسلسلات.

(تمَ التصويت بالموافقة).

- النائب فراس تركي عبد العزيز المسلماوي:-

هذهِ مادتين جديدتين مضافة المادة (١٤) تُعدِل المادة (٤٠) من القانون وتُقرأ كالاتي.

يقرأ المادة (٤٠) من مشروع قانون التعديل التاسع لقانون وزارة التعليم العالي والبحث العلمي رقم (٤٠) لسنة ١٩٨٨.

- السيد محسن المندلاوي (النائب الأول لرئيس مجلس النواب) (الرئيس بالنيابة):-

إعادة التصويت على مقترح اللجنة للمادة (١٤).

(تمَ التصويت بالموافقة).

- النائب فراس تركي عبد العزيز المسلماوي:-

يقرأ المادة (١٨) مع مقترح اللجنة إضافة مادة جديدة من مشروع قانون التعديل التاسع لقانون وزارة التعليم العالي والبحث العلمي رقم (٤٠) لسنة ١٩٨٨.

- السيد محسن المندلاوي (النائب الأول لرئيس مجلس النواب) (الرئيس بالنيابة):-

التصويت على مقترح اللجنة بإضافة مادة جديدة.

(تمَ التصويت بالموافقة).

- النائب محمد قتيبة صالح البياتي:-

يقرأ الأسباب الموجبة.

- السيد محسن المندلاوي (النائب الأول لرئيس مجلس النواب) (الرئيس بالنيابة):-

التصويت على الأسباب الموجبة.

(تمَ التصويت بالموافقة).

التصويت على القانون بالمجمل.

(تمَ التصويت بالموافقة).

السيدات السادة النواب هناكَ طلب مقدم من اللجنة القانونية فقرة إدراج القراءة الأولى لقانون التعديل الثاني لقانون المفوضية العليا المستقلة للإنتخابات رقم (١٣) لسنة ٢٠١٩، أطلب التصويت لإدراجها على جدول الأعمال قراءة أولى.

(تمَ التصويت بالموافقة).

***الفقرة ثانياً: التصويت على مشروع قانون جهاز الأمن الوطني العراقي. (لجنة الأمن والدفاع).**

- النائب مثنى عبد الصمد محمد السامرائي:-

لا يخفي الوضع على الجميع خلال فترة ستة الأشهر الماضية على عدم وجود رئيس لمجلس النواب، وهذا المنصب منصب مهم لمؤسستنا التشريعية والرقابية، وشكراً لرئاسة المجلس على العمل المتواصل في تقديم الخدمة لأبناء شعبنا من خلال الدور الرقابي والتشريعي لوجودكم، لكن اتمنى من زملائنا اليوم بموجب القانون لنا الحق التمديد في الفصل التشريعي واليوم هو أخر يوم في الفصل التشريعي لسببين أساسيين، السبب الأول هو انتخاب رئيس مجلس النواب وفق الأعراف السياسية المتفق عليها، وبيان الإخوة في الإطار على اتفاق الإخوة من المكون لإختيار رئيس، ان الإخوة تم تقديم الأسماء الموجودة ولا يوجد أي شيء جديد لغير ذلك، والموضوع الثاني موضوع الجداول هي قضية أساسية مرتبطة بخدمة المواطن والشعب وان الحكومة أكملت موضوع الجداول وأرسلت كتاب المفروض إلى مجلس النواب، أعتقد من واجبنا تمديد الفصل التشريعي، أقترح على سيادتكم ورئاسة المجلس الموقرة وزملائنا النواب طرح الموضوع للتصويت لتمديد الفصل التشريعي لمدة شهر.

- السيد محسن المندلاوي (النائب الأول لرئيس مجلس النواب) (الرئيس بالنيابة):-

مكتب السيد رئيس الوزراء أرسل كتاب إلى مجلس النواب قال إن شاء الله في الفترة المقبلة خلال الأيام القادمة نرسل لكم جداول الموازنة، هذا نحن أردنا قوله في نهاية جدول الأعمال، لكن جنابك طلبت مداخلة، نحن في حال ورود الجداول اللجنة المالية جاهزين ان شاء الله وسوفَ يتم هناكَ جلسة طارئة للتصويت عليهِ في أقرب فرصة، وأيضاً في حال ورود اتفاق سوف يتم التصويت عليه، انتهى سيادة النائب، جنابك طلبت مداخلة وأنا أعطيتك المداخلة.

- النائب كريم عليوي جاهوش الصكر:-

يقرأ المادة (١) من مشروع قانون جهاز الأمن الوطني العراقي.

- السيد محسن المندلاوي (النائب الأول لرئيس مجلس النواب) (الرئيس بالنيابة):-

التصويت على المادة (١).

(تمَ التصويت بالموافقة).

- النائب كريم عليوي جاهوش الصكر:-

يقرأ المادة (٢) من مشروع قانون جهاز الأمن الوطني العراقي.

- السيد محسن المندلاوي (النائب الأول لرئيس مجلس النواب) (الرئيس بالنيابة):-

التصويت على المادة (٢).

(تمَ التصويت بالموافقة).

- النائب حسين هاشم بكر العامري:-

يقرأ المادة (٣) من مشروع قانون جهاز الأمن الوطني العراقي مع مقترح اللجنة.

- السيد محسن المندلاوي (النائب الأول لرئيس مجلس النواب) (الرئيس بالنيابة):-

التصويت على مقترح اللجنة المادة (٣).

(تمَ التصويت بالموافقة).

- النائب حسين هاشم بكر العامري:-

يقرأ المادة (٤) مع مقترح اللجنة من مشروع قانون جهاز الأمن الوطني العراقي.

- السيد محسن المندلاوي (النائب الأول لرئيس مجلس النواب) (الرئيس بالنيابة):-

التصويت على مقترح اللجنة المادة (٤).

(تمَ التصويت بالموافقة).

- النائب مه ريوان قره ني ابراهيم امين:-

يقرأ المادة (٥) مع مقترح اللجنة من مشروع قانون جهاز الأمن الوطني العراقي.

- السيد محسن المندلاوي (النائب الأول لرئيس مجلس النواب) (الرئيس بالنيابة):-

التصويت على مقترح اللجنة المادة (٥).

(تمَ التصويت بالموافقة).

- النائب سكفان يوسف بشار اغا:-

يقرأ المادة (٦) مع مقترح اللجنة من مشروع قانون جهاز الأمن الوطني العراقي.

- السيد محسن المندلاوي (النائب الأول لرئيس مجلس النواب) (الرئيس بالنيابة):-

التصويت على مقترح اللجنة المادة (٦).

التصويت على (عاشراً) (أ) من المادة (٦).

(تمَ التصويت بالموافقة).

- النائب سكفان يوسف بشار اغا:-

يقرأ البند (عشرون) من المادة (٦) مع مقترح اللجنة من مشروع قانون جهاز الأمن الوطني العراقي.

- السيد محسن المندلاوي (النائب الأول لرئيس مجلس النواب) (الرئيس بالنيابة):-

اعادة التصويت على تسلسل (عشرون) ضمن المادة (٦).

(تمَ التصويت بالموافقة).

- النائب فلاح حسن حسين الهلالي:-

يقرأ المادة (٧) مع مقترح اللجنة من مشروع قانون جهاز الأمن الوطني العراقي.

- السيد شاخەوان عبد الله احمد عبد القادر (نائب رئيس مجلس النواب):-

النصاب متحقق.

التصويت على مقترح اللجنة (أولاً) المادة (٧).

(تمَ التصويت بالموافقة).

التصويت على مقترح اللجنة (خامساً) من المادة (٧).

(تمَ التصويت بالموافقة).

التصويت على مقترح اللجنة (سادساً) من المادة (٧).

(تمَ التصويت بالموافقة).

التصويت على مقترح اللجنة (سابعاً) من المادة (٧) إضافة بند جديد.

(تمَ التصويت بالموافقة).

التصويت على المادة (٧) بعد التعديلات.

(تمَ التصويت بالموافقة).

- النائب بيدء خضر بهنام يعقوب السلمان:-

تقرأ المادة (٨) مع مقترح اللجنة من مشروع قانون جهاز الأمن الوطني العراقي.

- السيد شاخەوان عبد الله احمد عبد القادر (نائب رئيس المجلس):-

السيدات السادة النواب، التصويت مقترح اللجنة (اولاً) من المادة (٨).

(تم التصويت بالموافقة).

التصويت على مقترح اللجنة بإضافة بند جديد (ثانياً) من المادة (٨).

(تم التصويت بالموافقة).

التصويت على مقترح اللجنة البند (رابعاً) من المادة (٨).

(تم التصويت بالموافقة).

التصويت على المادة (٨) بعد التعديل.

(تم التصويت بالموافقة).

- النائب عمر صالح عمر فارس:-

يقرأ المادة (٩) مع مقترح اللجنة من مشروع قانون جهاز الأمن الوطني العراقي.

- السيد شاخەوان عبد الله احمد عبد القادر (نائب رئيس المجلس):-

التصويت على مقترح اللجنة البند (اولاً) من المادة (٩).

(تم التصويت بالموافقة).

التصويت على مقترح اللجنة (ثانياً) من المادة (٩).

(تم التصويت بالموافقة).

التصويت على المادة (٩) بعد التعديل.

(تم التصويت بالموافقة).

- النائب محمد حسن راضي سعود القدري:-

يقرأ المادة (١٠) من مشروع قانون جهاز الأمن الوطني العراقي.

- السيد شاخەوان عبد الله احمد عبد القادر (نائب رئيس المجلس):-

التصويت على المادة (١٠).

(تم التصويت بالموافقة).

- النائب محمد حسن راضي القدري:-

يقرأ المادة (١١) من مشروع قانون جهاز الأمن الوطني العراقي.

- السيد شاخەوان عبد الله احمد عبد القادر (نائب رئيس المجلس):-

التصويت على المادة (١١).

(تم التصويت بالموافقة).

- النائب محمد حسن راضي سعود القدري:-

يقرأ المادة (١٢) مع مقترح اللجنة من مشروع قانون جهاز الأمن الوطني العراقي.

- السيد شاخەوان عبد الله احمد عبد القادر (نائب رئيس المجلس):-

التصويت على مقترح اللجنة (أولاً) من المادة (١٢).

(تم التصويت بالموافقة).

التصويت على مقترح اللجنة (ثانياً) من المادة (١٢).

(تم التصويت بالموافقة).

التصويت على مقترح اللجنة (ثالثاً) من المادة (١٢).

(تم التصويت بالموافقة).

التصويت على مقترح اللجنة حذف (رابعاً) من المادة (١٢).

(تم التصويت بالموافقة).

التصويت على المادة (١٢) بعد التعديل.

(تم التصويت بالموافقة).

- النائب محمد رسول داخل علي الرميثي:-

يقرأ المادة (١٣) مع مقترح اللجنة من مشروع قانون جهاز الأمن الوطني العراقي.

- السيد محسن المندلاوي (النائب الأول لرئيس المجلس) (الرئيس بالنيابة):-

التصويت على مقترح اللجنة للمادة (١٣).

(تم التصويت بالموافقة).

- النائب محمد رسول داخل علي الرميثي:-

يقرأ المادة (١٤) مع مقترح اللجنة من مشروع قانون جهاز الأمن الوطني العراقي.

- السيد محسن المندلاوي (النائب الأول لرئيس المجلس) (الرئيس بالنيابة):-

التصويت على مقترح اللجنة للمادة (١٤).

(تم التصويت بالموافقة).

- النائب لطيف مصطفى احمد الورشان:-

يقرأ المادة (١٥) مع مقترح اللجنة من مشروع قانون جهاز الأمن الوطني العراقي.

- السيد محسن المندلاوي (النائب الأول لرئيس المجلس) (الرئيس بالنيابة):-

التصويت على المادة (١٥).

(تم التصويت بالموافقة).

- النائب لطيف مصطفى احمد الورشان:-

يقرأ المادة (١٦) مع مقترح اللجنة من مشروع قانون جهاز الأمن الوطني العراقي.

- السيد محسن المندلاوي (النائب الأول لرئيس المجلس) (الرئيس بالنيابة):-

التصويت على مقترح اللجنة للمادة (١٦).

(تم التصويت بالموافقة).

- النائب حيدر حامد صبار المحياوي:-

يقرأ المادة (١٧) من مشروع قانون جهاز الأمن الوطني العراقي.

- السيد محسن المندلاوي (النائب الأول لرئيس المجلس) (الرئيس بالنيابة):-

التصويت على المادة (١٧).

(تم التصويت بالموافقة).

- النائب حيدر حامد صبار المحياوي:-

يقرأ المادة (١٨) من مشروع قانون جهاز الأمن الوطني العراقي.

- السيد محسن المندلاوي (النائب الأول لرئيس المجلس) (الرئيس بالنيابة):-

التصويت على المادة (١٨).

(تم التصويت بالموافقة).

- النائب حيدر حامد صبار المحياوي:-

يقرأ المادة (١٩) مع مقترح اللجنة من مشروع قانون جهاز الأمن الوطني العراقي.

- السيد محسن المندلاوي (النائب الأول لرئيس المجلس) (الرئيس بالنيابة):-

التصويت على مقترح اللجنة للمادة (١٩).

(تم التصويت بالموافقة).

- النائب وعد محمود احمد قدو القدو:-

يقرأ المادة (٢٠) مع مقترح اللجنة من مشروع قانون جهاز الأمن الوطني العراقي.

- السيد محسن المندلاوي (النائب الأول لرئيس المجلس) (الرئيس بالنيابة):-

التصويت على مقترح اللجنة بحذف المادة (٢٠).

(تم التصويت بالموافقة).

- النائب وعد محمود احمد قدو القدو:-

يقرأ المادة (٢١) من مشروع قانون جهاز الأمن الوطني العراقي.

- السيد محسن المندلاوي (النائب الأول لرئيس المجلس) (الرئيس بالنيابة):-

التصويت على المادة (٢١).

(تم التصويت بالموافقة).

- النائب وعد محمود احمد قدو القدو:-

يقرأ المادة (٢٢) من مشروع قانون جهاز الأمن الوطني العراقي.

- السيد محسن المندلاوي (النائب الأول لرئيس المجلس) (الرئيس بالنيابة):-

التصويت على المادة (٢٢).

(تم التصويت بالموافقة).

- النائب نايف مكيف شنان الشمري:-

يقرأ الاسباب الموجبة مع مقترح اللجنة من مشروع قانون جهاز الأمن الوطني العراقي.

- السيد محسن المندلاوي (النائب الأول لرئيس المجلس) (الرئيس بالنيابة):-

السيدات السادة النواب، أطلب التصويت على الاسباب الموجبة.

السيد رئيس اللجنة اعد قراءة المادة (١٨).

- السيد محسن المندلاوي (النائب الأول لرئيس المجلس) (الرئيس بالنيابة):-

التصويت على المادة (١٨).

(تم التصويت بعدم الموافقة).

التصويت على مقترح اللجنة للأسباب الموجبة.

(تم التصويت بالموافقة).

التصويت على القانون بالمجمل.

(تم التصويت بالموافقة).

السيدات السادة النواب، تتقدم رئاسة المجلس بالشكر والتقدير الى السادة اعضاء مجلس النواب واللجنة القانونية على هذه الجهود المبذولة طوال عام ونصف لإقرار هذا القانون وتشريعه، والشكر الى لجنة الأمن والدفاع.

الدائرة الإعلامية، عدم نشر هذا القانون والمناقشات الخاصة به.

*** الفقرة ثالثاً: القراءة الأولى لمشروع قانون العطلات الرسمية. (لجنة الاوقاف والعشائر، اللجنة القانونية، لجنة الثقافة والسياحة والاثار والاعلام).**

- النائب حسين علي محمد اليساري:-

يقرأ القراءة الأولى مشروع قانون العطلات الرسمية.

- النائب رائد حمدان عاجب هاشم المالكي:-

يكمل القراءة الأولى مشروع قانون العطلات الرسمية.

- النائب شريف سليمان علي الباستكي:-

يكمل القراءة الأولى مشروع قانون العطلات الرسمية.

- النائب علي يوسف حمود الموسوي:-

يكمل القراءة الأولى مشروع قانون العطلات الرسمية.

- النائب اسعد محمد محمد علي الحموزي:-

يقرأ الاسباب الموجبة من القراءة الأولى مشروع قانون العطلات الرسمية.

- السيد شاخەوان عبد الله احمد عبد القادر (نائب رئيس المجلس):-

*** الفقرة رابعاً: تقرير ومناقشة (القراءة الثانية) مشروع قانون اعادة العقارات الى اصحابها المشمولة ببعض قرارات مجلس قيادة الثورة (المنحل). (اللجنة القانونية).**

- النائب ريبوار هادي عبد الرحمن برايم:-

يقرأ تقرير ومناقشة (القراءة الثانية) مشروع قانون اعادة العقارات الى اصحابها المشمولة ببعض قرارات مجلس قيادة الثورة (المنحل).

- النائب فالح حسن جاسم الخزعلي:-

نعتقد مشاكل كثيرة في محافظة كركوك فيما يتعلق قرارات مجلس قيادة الثورة المنحل، يهدف هذا القانون الى هذه المشاكل ونحن كلجنة مختصة وردتنا الكثير من الطلبات في المناطق المتنازع عليها وفي محافظة كركوك، بالتالي معالجة القوانين التي فيها اجحاف بحق المواطن، هذا واجبنا ونشد على يد اللجنة، وايضاً لدينا اليوم ذكرى استشهاد الشهيد (الصدر) (رضوان الله عليه) قانون رقم (١٦) ٢٠١٠ هذا القانون لم ينصف فيه المواطنين الذين هدمت دورهم في انتفاضة (١٧) عام ١٩٩٩، هذه الانتفاضة الخالدة لغاية الآن لم يعوض ابناءها الى غاية الآن الدور ما تزال مصادرة بقرار من (علي حسن المجيد) سيء الصيت هذا الاجرامي، ونطالب اللجنة القانونية أن تدقق بهذا القانون وإعادة مضامينه بما ينسجم مع القانون لحفظ مصالح الناس وإعادة الأراضي والدور التي صادرها النظام السابق وما زالت الاراضي والبساتين التي جرفها النظام السابق في (الدجيل، بلد، ذي قار، البصرة والمثنى) الذين قاموا بانتفاضات لم ينصفوا من صدور هذا القانون، نحتاج فعلاً الى تعديل قانون رقم (١٦) لسنة ٢٠١٠ المواطنين لا سيما المجاهدين والثائرين الذين واجهوا النظام الدكتاتوري السابق.

- السيد شاخەوان عبد الله احمد عبد القادر (نائب رئيس المجلس):-

السيد النائب، فيما يتعلق بتعويض المتضررين من النظام البائد هناك قانون ولكن لم يفعل، من المفترض أن نفعل هذا القانون حتى يشمل شريحة واسعة من ابناء المجتمع العراقي الذي لا يزالون بعد (٢٠) سنة لم يعوضوا عن ما لحق بهم من المظلم، بالنسبة للاراضي بالإمكان اللجنة القانونية ان نوسع القرارات بحيث يشمل حتى باقي المحافظات الذين كانوا متضررين من القرارات وإلغاء القرارات مجلس قيادة الثورة المماثلة حتى في المحافظات الأخرى.

- النائب برهان كاظم عبد الله المعموري:-

الجلسة السابقة قدمنا مقترح بأن يكون يوم الغدير عطلة رسمية واعتقد اليوم تم قراءة القراءة الأولى لمشروع العطل الرسمية لذلك نحن نقدم شكراً وتقديرنا لرئاسة البرلمان المتمثل بالسيد الرئيس الأخ محسن المندلاوي والسيد النائب الثاني الدكتور شيخ وان وإلى كل أعضاء مجلس النواب العراقي عضدوا المقترح الذي دعا سماحة السيد مقتدى الصدر بأن يكون عيد الغدير عطلة رسمية وهذا هو الصراحة استجابة من قبل مجلس النواب، نحن نقدر شكرنا وتقديرنا ولكل أعضاء مجلس النواب.

- النائب جواد كظوم مطلك اليساري:-

أتقدم بوادر الشكر والتقدير للسيد رئيس اللجنة القانونية والسادة أعضاء اللجنة على جهودهم في إكمال القوانين وعرضها على المجلس وخصوصاً من هذا القانون الذي يتحدث عن تعويض الدور العقارات هناك يوجد عندنا الكثير من المتضررين الحقيقة من النظام السابق منها الأراضي التي أخذت من أصحاب غير العمارات يوجد أراضي موجود وإلى حد الآن لم يحصلوا أهلها وكذلك يوجد بساتين جرفة بالتسعين والواحد والتسعون ولم يعوضوا أهلها وأتمنى أن يدرج تعويض لهم في هذا القانون ويوجد أشخاص قدموا على حاصدات وعلى سيارات والسيارات الزراعية من الفلاحين في عام ١٩٨٩ الألف يعادل ما يقارب (٥٠)

مليون في هذا الوقت وإلى حد الان لم يحصوا على أي شيء وأتمنى من زميلنا وأخينا رئيس اللجنة القانونية والأخوة الأعضاء أن يتقبلوا بطلبات للجنة بهذا الخصوص يوجد هناك شرائح متضرر كثير غير أهل العقارات يوجد أراضي زراعية ويوجد أموال هذه الأموال في ذلك الوقت يعني البيت كان الف ونص وهم قدموا أربعة ألاف دينار من أجل سيارة زراعية وعشرة الأف من أجل سيارة وحاصدة وإلى حد الآن لا الأليات ولا النقود هذه أوراق جزء منه رجاءً من اللجنة القانونية ومنكم سياتكم السيد الرئيس أن تتقبل مقترحاتنا وطلباتنا وأن تضاف في هذا القانون بعض المواد.

- السيد شاخه وان عبدالله (نائب رئيس مجلس النواب):-

اللجنة القانونية إذا يوجد هناك محافظات أخرى مماثلة في الإمكان يضاف قرارات نسخة من قيادة الثورة المنحل من خلالها الاستيلاء على الأراضي حتى يكون شامل لكل المحافظات واعتقد وصلنا أيضاً من الناصرية وقدموا نفس المشكلة وباقي المحافظات.

- النائب هه ريم كمال خورشيد عثمان:-

في ما يخص إعادة العقارات المشمولة ببعض القرارات القيادة الثورة المنحل المادة (٢) أولاً في ما يخص التعويض إذا كان التعويض مجزيً مقدراً من قبل اللجنة القضائية برئاسة قاضي وحسب القانون الاستملاك العراقي النافذ أن ذاك وتم أثباته استلام صاحب العقار للمبلغ التعويض بموجب مستمسكات الرسمية أن ذاك يمكن استرجاع المبلغ مقدراُ إلى الدولة، ثانياً في ما يخص الأراضي المخصص إلى وزارة النفط والدفاع إذا قامت عليه مشاريع يمكن اعتبارها لصالح النفع العام والأراضي ولكن الأراضي المستملكة لوزرتي وقد تم أبرام عقود زراعية الوافدين ومن قبل وزارة الزراعة أي الأرض مسجلة بتلك الوزارتين بالاسم فقط، ثالثاً بالنسبة لهيأت دعاوي الملكية إذا صدر في حين قرار صالح الوزارة المختصة وكتبة القارئ الدرجة القطعية وتم التحويل.

- السيد شاخه وان عبدالله (نائب رئيس مجلس النواب):-

السيد النائب يدخل ضمن مشروعات نحن بصدد التصويت عندنا إشكالية مع الحكومة هو مشروع هيأة نزاعات الملكية هذه غير شيء نحن نتكلم على قانون أعادة الأراضي إلى أصحابها، الفقرة الأخير يتعلق بقانون النزاعات الملكية.

- النائب هه ريم كمال خورشيد عثمان:-

رابعاً أي قطعة مقام عليها مشاريع نفط الآن لا يمكن أعادتها ويمكن تعويض صاحبها تعويض مجزياً وحسب القوانين الاستملاك، المادة (٣) عقود الفلاحين الساكنين في محافظة بتاريخ صدور القرار مجلس قيادة الثورة يعتبر مخالفاً للمادة (١٤٠) للدستور العراقي حيث يجب الاعتماد على أحصاء ١٩٥٧ الملاحظة المفروض تكون مشروع قرار إلغاء قرارات مجلس قيادة الثورة وليس كما جاء في توصية وأعاده العقارات المشمول ببعض القرارات مجلس قيادة الثورة وكذلك نحن نؤيد اللجنة القانونية بخصوص قرار (٣٩٨) لسنة ١٩٥٧ ضمن القرارات المقترحة إلى إلغاء قرار مجلس قيادة الثورة.

- النائب ارشد رشاد فتح الله الصالحي:-

السيد الرئيس أخواني في اللجنة القانونية تأخر ألغاء قرارات مجلس قيادة الثورة بعد عقدين من ٢٠٠٤ وإلى حد الأن القرارات كانت قرارات جائرة وظالمة وهي الاستيلاء والمصادرة والإطفاء على الأراضي الزراعية والأملاك والعقارات بحجة المنفعة العامة لكن كانت تستهدف شرائح معينة من المجتمع العراقي لأسباب عرقية أو إلى أسباب طائفية واستغلت هذه الأراضي ووزعة إلى مزارعين أخرين تحت عنوان العقود الزراعية وما زال أصحاب الأراضي الأصليين ينتظرون بعد عقدين ألغاء هذه القرارات لكن ما نتأسف به جميعاً أن كل الحكومات التي تعاقبت إلى أدارة البلد بعد ٢٠٠٤ لا زال هو الأخر يمارس دور

قاسي ضد أصحاب الأراضي الأصليين سواء كان الدائرة القانونية في مجلس الوزراء من وزارة الدفاع والبلديات والمالية والزراعة والنفط كل هذه الوزرات إنما يأتي القرار إلى إلغاء القرارات تأكد أنها تريد الاحتفاظ بهذه الأراضي بحجة النفع العام، أنا أسئل الحكومة منذ خمسين عام ألم تنتهي النفع العام التي كنت تنتظر واليوم تقوم هذه الوزارات وبتحويله الأراضي إلى مشاريع استثمارية خارجة عن القانون هذا الأمر غير مقبول ولا نريد أن نفتح الباب على مصراعيها ولا نخفي عليكم القانون الإنساني الدولي تأكد على المواطن الذي يتأذى أو يتضرر من حكومة بالإمكان أن يقدم شكوى إلى المجتمع الدولي أنا احذر الحكومة بعدم الذهاب إلى ممارسة القرارات والقوانين الظالمة على مواطنيها منذ عدد من السنوات، خمسين عام لدينا المقترحات سوف يتم تسليمها إلى السيد رئيس اللجنة القانونية وذلك بإلغاء العقود الزراعية وأعاده الأراضي إلى أصحابه الأصليين تحت مسمى خاص وهي أعادة إلى من يملك الأرض بالأصل.

- النائب شريف سليمان علي بلنك الباستكي:-

يعتبر القانون من القوانين المهمة جداً، يعتبر ما حصل هو غبن وتجاوز على حقوق وأملاك المواطنين في الحقبة السابقة بقرارات مجحفة وتعسفية ولا تزال أثارها المريرة شاخصة خاصةً في موضوع التجاوز على العقارات والاراضي الزراعية الخاصة بالفلاحين في مناطق عدة خاصة في محافظة كركوك وفي مناطق عديدة من العراق وفي نينوى أيضاً، فعلى سبيل المثال تمت مصادرة ة إطفاء مئات الألاف من الدوانم والاراضي الزراعية في مناطق من محافظة كركوك ومن محافظة نينوى خاصة في شيخان وتل كيف ولقوش وفائدة ومناطق عديدة اخرى من سنجار ومنع أصحابها الاصليين من استغلالها وزراعتها والى الآن وهذه الاحكام ماضية وسايره، اضافةً الى اسكان سكانها في مجمعات قصرية عنوةً حينها، والامر الذي يجب اصلاح الأمر الآن وآن الآوان لعودة الحقوق الى أصحابها بعد هذا الظلم والغبن الذي لحق بهم.

- النائب محما خليل قاسم حسن :-

شكراً سيادة الرئيس، شكراً اللجنة القانونية على هذا القانون المهم، اليوم شرع هذا القانون في مجلس النواب ما أخذ بقوة السلاح واجراءات دكتاتورية سوف يسترد بتشريع غطاء قانوني، سيادة الرئيس نطلب توسعة القانون سواء كان عقارات، أراضي زراعية، أموال نقدية، حلال المواطنين، مصوغات ثمينة صدرت للمواطنين دون استرجاع حقوقهم، هنالك قانون سيادة الرئيس (١٦) لعام ٢٠١٠ الى حد الآن هذا القانون شرع لاسترداد حقوق العراقيين دون التفعيل، أثني على كلام السيد زميلي أرشد الصالحي، الى متى ننتظر استرداد حقوق المواطنين، هل نلجئ الى المحاكم الدولية؟ هل نطالب بتدويل هذه القوانين؟ والدستور العراقي ينص على ذلك، تعويض ما تضرر منه المواطنين وخصوصاً كلنا نعلم ماذا جرى لمواطنين اقليم كردستان والمواطنين في الاهوار وفي سنجار وفي محافظة نينوى، سيادة الرئيس أطلب من اللجنة القانونية تعويض عادل للسنوات التي استغلت الدولة أراضي المواطنين بحجة النفع العام، ذا كان حلال الدولة النفع العام فيجب تكون حلال للمواطنين أيضاً النفع العام، سيدي الرئيس اليوم هذا القانون اذا يشرع لا يكون مصيره كمصير قانون (١٦) الذي شرع في الدورة الاولى، نحن كجهة رقابية عليا وتشريعية عليا، والبلد عندما يشرع القانون يركن في رفوف الدولة العراقية، ما قيمة القانون؟ سيادة الرئيس أطلب أيضاً.

- السيد شاخه وان عبدالله احمد عبد القادر (نائب رئيس مجلس النواب):-

لا لم نشرع.

- النائب محما خليل قاسم حسن :-

سيادة الرئيس شرعنا وتابعنا ودون تنفيذ، لا قانون (١٦) الذي ينص على ذلك، تعويض العراقيين المتضررين من سياسة النظام البائد مهما كانت اتجاهاته و قوميته والدين وجنسه، ماذا عوضنا المواطنين العراقيين، شرعنا ومن دون فائدة، نلجئ الى المحاكم الدولية؟

- النائب صباح صبحي حيدر حسن:-

طبعاً بناء الدولة العراقية منذ ٢٠٠٣ اعتمدت على ركائز الديمقراطية والغاء كافة مظاهر النظام البائد، نستغرب كل الاستغراب عدم وجود لفظة إلغاء قرارات مجلس قيادة الثورة في القانون المقترح، نحن من طرفنا نطالب سيادة الرئيس بإضافة كلمة إلغاء قرارات مجلس قيادة الثورة المنحل وخصوصاً هذه القرارات لديها صبغة شوفونيه واقصائية وكانت تعتمد على ممارسة السلطة بصفتها سلطة مطلقة ودكتاتورية، والدليل هنا نلاحظ بأن المقترح القانون المقدم سنة ٢٠٠٤ كانت تتضمن لفظة إلغاء قرارات مجلس قيادة الثورة، ولكن نطرح هذا السؤال لماذا لا يمكن طرحها الآن؟

- السيد شاخه وان عبدالله احمد عبد القادر (نائب رئيس مجلس النواب):-

تعديل أم إلغاء السيد رئيس اللجنة القانونية؟

- النائب: ريبوار هادي عبد الرحمن برايم :-

القرارات لا يعدل قرار مجلس قيادة الثورة فقط إلغاء القرارات لدينا في منظومة التشريع العراقية ومشروع القانون في ٢٠١٤ ارسل من قبل الحكومة وموجودة كلمة الالغاء فيه، ولكن في المشروع الحالي في ٢٠٢٤ غير موجودة كلمة إلغاء، لذلك علينا كمجلس النواب أن نضيف كلمة الالغاء، اضافة كلمة الالغاء حتى نلغي قرارات مجلس قيادة الثورة، لا نضيف هذه الكلمة.

- النائب باسم نغيمش جليف زغير الغريباوي:-

الشكر موصول للسيد رئيس الجلسة والشكر للأخوة في اللجنة القانونية، أنا لدي ملاحظة تخص محافظة واسط وسلمتها اليوم بكتاب رسمي للأخوة في اللجنة القانونية أرجوا أن يضعوها وهي هنالك عقارات تم مصادرتها في ناحية الشيخ سعد التابعة الى محافظة واسط وفق قرار مجلس قيادة الثورة المنحل رقم (١٥٦) لسنة ٢٠٠١، أرجوا أن تراعى هذه العقارات والمحلات ضمن مشروع القانون، ايضاً هنالك فلاحين سلموا أموال للدولة في زمن النظام السابق على أمل أن يستلموا آلات زراعية وللأسف الشديد الى حد الآن لم يستلموا الآليات ولم يعوضوا أيضاً على أموالهم التي دفعوها للدولة بالتالي هؤلاء أيضاً بحاجة الى انصافهم في هذا القانون.

- السيد شاخه وان عبدالله احمد عبد القادر (نائب رئيس مجلس النواب):-

لديكم تعقيب أو نمضي في الفقرة الاخيرة.

- النائب ريبوار هادي عبد الرحمن برايم :-

سيادة الرئيس القرارات المتعلقة بإعادة العقارات، طبعاً قرارات مجلس قيادة الثورة أكثر من (٥٣٠٠) قرار، ولدينا كثير من القرارات المتعلقة بالمحافظات الاخرى غير محافظة كركوك، أيضاً في محافظة الموصل لدينا قرار رقم (٣٣) ١٩٩٦/٤/١٨ وكذلك قرار رقم (١٤٥) لسنة ١٩٩٧ وقرار (١٨٢) لسنة ١٩٩٧ المتعلقة بإعادة الاراضي الى اصحابها، لذلك نطلب من السيدات والسادة أعضاء مجلس النواب بتقديم المقترحات الى اللجنة القانونية مكتوبة حتى نحن في اللجنة القانونية أيضاً نناقش القرارات في داخل اللجنة لإضافتها أثناء التصويت أو في الصياغة النهائية للتصويت عليها.

- السيد شاخه وان عبدالله احمد عبد القادر (نائب رئيس مجلس النواب):-

لإضافة القرارات التي لم يتم ذكرها لأي اسباب في المشروع الحكومي سواءً مثل كركوك أو باقي المحافظات أثناء التعديل يجب مراعاتها واضافة تلك القرارات، شكر إلى اللجنة القانونية، الفقرة المضافة.

***الفقرة المضافة: القراءة الاولى لمقترح قانون التعديل الثاني لقانون المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، (اللجنة القانونية).**

- النائب ريبوار هادي عبد الرحمن برايم :-

يقرأ القراءة الاولى لمقترح قانون التعديل الثاني لقانون المفوضية العليا المستقلة للانتخابات.

- النائب محمد عبد الامير عبد الحسين عبد النبي عنوز:-

يكمل القراءة الاولى لمقترح قانون التعديل الثاني لقانون المفوضية العليا المستقلة للانتخابات.

- النائب اميد محمد احمد غفور فيض الله:-

يكمل الاسباب الموجبة لمقترح قانون التعديل الثاني لقانون المفوضية العليا المستقلة للانتخابات.

- السيد شاخه وان عبدالله احمد عبد القادر (نائب رئيس مجلس النواب):-

السيدات والسادة النواب، ترفع الجلسة.

رفعت الجلسة الساعة (٥:١٠) عصراً

****

****

******

**

*